تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أزمة كورونا بين الواقع و المأمول

لعرابي رتيبة[1]

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر 3

Diversifying the Algerian economy to get rid of oil dependence in light of the Corona crisis

Larabi Ratiba

University of Algiers3 Faculty of Economics and Management

تاريخ الاستلام: 2023/02/15؛ **تاريخ المراجعة**: 2025/06/29؛ **تاريخ القبول**: 2025/06/30

ملخص: تعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتوفير مناصب العمل، لذلك توجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد الجزائري يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات والاعتماد المفرط على عائداته، وقصد الخروج من هذه التبعية وجعل اقتصادها أكثر تنوعا توجب عليها النهوض بالقطاعات الواعدة، وتوجهها نحو التصدير.

بالرغم من إنخفاض سعر النفط وتفشي وباء كورونا إلا أن قطاع الصادرات خارج المحرقات عرف إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الفارطة حيث أن صادرات الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021، ارتفعت بمعدل 118٪حيث بلغت 2.9 مليار دولار من القيمة الاجمالية للصادرات مقارنة بما تم تسجيله في نفس الفترة من السنة الماضية أي ما يعادل 1.34 مليار دولار.

الكلمات المفتاح : الصادرات خارج المحروقات، النمو الإقتصادي، تنويع الصادرات، سعر النفط، جائحة كورونا.

تصنيف JEL : Q41 ، B17 ،F43 ، Q35 .

Abstract : The process of developing and diversifying exports outside hydrocarbons is crucial to Algeria, because it gives it opportunities to increase its economic growth rates and provide job opportunities. Therefore, the oil countries, including Algeria, had to diversify its economy. To make its economy more diversified, it had to promote promising sectors and direct it towards exports.

Despite the drop in the price of oil and the outbreak of the Corona epidemic, the non-burning exports sector witnessed a remarkable increase compared to the previous years, as the exports of the first eight months of 2021 increased by 118%, reaching 2.9 billion dollars of the total value of exports compared to what was recorded in the same period from last year, equivalent to 1.34 billion dollars.

Keywords : Exports outside hydrocarbons, economic growth, diversification of exports, oil price, Corona pandemic.

Jel Classification Codes : Q35 ; F43 ; B17 ; Q41.

[1] المؤلف المرسل: الإيميل: larabiratiba@yahoo.fr

1. مقدمة:

بسبب تذبذب وضعها الاقتصادي تبعا لتذبذبات سوق النفط، تسعى الجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والتي عطلت، وفق خبراء عجلة التنمية في قطاعات أخرى ولا سيما السياحة أو الزراعة أو الصناعة المتوسطة، والخفيفة.

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المصدرة للغاز والبترول، وهي الممول الرئيسي لدول أوروبية عديدة ولا سيما اسبانيا والبرتغال، حيث اعتاد مواطنيها على ترقب مؤشرات أسواق النفط، لجس نبض الاقتصاد الوطني، إذ أن المحروقات تمثل أكثر من 90٪من الصادرات الجزائرية، و60٪من مداخيلها. مع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، انخفض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف، و انخفض صندوق استقرار النفط من حوالي 20 مليار دولار في نهاية عام 2013 الى حوالي 7 مليار دولار في عام 2017، وهو الحد الأدنى القانوني (وفقا لبيانات وكالة الاستخبارات الأمريكية).

في عام 2020، أدى انخفاض سعر برميل النفط، في خضم انتشار وباء كورونا، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إثر تمسك الجزائر بسقف الإنتاج الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وفق تقرير افاق الاقتصاد العربي، الذي يصدره صندوق النقد العربي.

تراجع انتاج النفط بالجزائر خلال الوباء، من 1023 ألف برميل يوميا، في 2019، الى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020، وأدى ذلك وفق التقرير ذاته، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4٪ سنة 2020.

تسعى الجزائر الى تخطي مرحلة اقتصاد الريع، حيث أن "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بلغت مستوى لم تسجله البلاد منذ الاستقلال" وفقا ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية.

إشكالية البحث

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى توصلت الجزائر في خضم الأزمة المزدوجة لفيروس كورونا وتهاوي أسعار النفط، من الارتقاء بصادراتها خارج قطاع المحروقات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؟

الفرضيات

تلعب الصادرات خارج المحروقات دور استًراتيجي في الاقتصاد الوطني، ومكانة مهمة سواء من حيث مساهمتها في الناتج الخام، او التخلص من التبعية للمحروقات.

تبنت الجزائر إستًراتيجية خاصة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها لترقية صادراتها، الا ان النتائج المسجلة لا تزال ضعيفة.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة لكونه يدرس تحديات مهمة والمتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات ومعرفة الأثر الإيجابي لتنويع وتنمية الصادرات على الإقتصاد الجزائري في ظل تذبذب إيرادات صادرات المحروقات بسبب إنخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا.

أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

عرض وتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة ظهور وباء كورونا.

عرض وتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2021 ومقارنتها بالصادرات من قطاع المحروقات.

عرض لمختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

تقسيمات البحث

من أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا التطرق الى النقاط التالية:

تحليل وتطور الناتج المحلي الإجمالي.

تحليل احصائيات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

عرض الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات والتخلص من التبعية للنفط في ظل أزمة كورونا.

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق هذه النقاط تعتمد الورقة البحثية على المنهج الوصفي مستعينة بمعطيات احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي إضافة الي احصائيات وزارة التجارة وترقب الصادرات، بالإضافة الى استخدام منشورات أو تقارير صحفية، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية، كما تعتمد أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعلومات لمختلف احصائيات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وذلك في الظروف الصحية التي مرت بها الجزائر جراء وباء كورونا.

2.تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي:

أدت جائحة كرورنا الى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020 وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.8٪ في عام 2020 مقارنة بسنة 2019، وفقا لبيانات البنك الدولي: وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.76٪ في الفترة الواقعة بين عامي 2010 و2020، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.88٪ في عام 2014، وأدنى مستوى له في عام 2020، حيث حقق الاقتصاد الجزائري انكماشا حقيقيا

كبيرا (نموا سالبا) بنحو 5.5٪ وهذا مايوضحه الجدول أدناه الذي يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي، و بعد تباطؤ استمر لخمس سنوات متتالية فضلا عن التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة الاغلاق للأنشطة الاقتصادية، فقد شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر بإتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12٪ في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 مليون برميل يوميا سنة 2019 الى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020.

وكانت للصدمة المزدوجة التي أحدثتها التدخلات الصارمة غير الدوائية لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) خلال عام 2020 والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية أثرهما في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

فقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء "التي تتركز الى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي "تأثرا عميقا، مما أدى الى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، الى جانب تراجع حجم الصادرات في هبوط حاد في عائدات صادرات الهيدروكربونات. بالرغم من التعافي الذي اظهره الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من عام 2020، الا أن العديد من الشركات والعمال تضررت بشدة من جراء الركود الاقتصادي، كما أدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية الى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

3. تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2011-2020

سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، اذ حاولت بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعادل اقتصادي مع العديد من الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية كما توضحه الأرقام والاحصائيات الظاهرة في الجدول التالي (الجدول 2)، الذي يمثل تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2020.

الشكل 1 يبين لنا بوضوح مستوى تطور الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات واجمالي الصادرات.

من خلال الجدول رقم 2 والشكل أعلاه الذي يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة (2011-2020)، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1,6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 65,1 مليار دولار وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات إرتفاعا خلال سنوات (2016, 2017 و2018) وانخفاضا خلال سنتي (2020,2019).

يرجع الارتفاع المسجل في قيمة الصادرات خارج المحروقات الى المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي عرفته صادرات المحروقات حيث وصلت في سنة 2016 إلى 27,9 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط محدثة في تسجيل عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ما دفع الدولة الى ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات. أما الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال سنتي (2020,2019) فيرجع الى ظهور الأزمة الصحية العالمية (فيروس كورونا □ كوفيد 19) وما اعقبه من اغلاق عام في كل البلدان وفي جميع القطاعات.

حققت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية .2020: حيث ارتفعت صادرات الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021 بمعدل 118 اذ بلغت 2.9 مليار دولار، فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية 2020، نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر من سنة 2021 التي سجلت ارتفاع بنسبة ٪108 (2.47 مليار دولار) حيث أن معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ ٪12.3 من القيمة الاجمالية للصادرات.

هيكلة الصادرات خارج المحروقات

هيكلة الصادرات الجزائرية ما تزال تمثل المحروقات فيها أهم مبيعات الجزائر للخارج، حيث انخفضت قيمة الصادرات الكلية في عام 2020 بمعدل ٪36.4 (14.2 مليار دولار) كما يوضحه الجدول 3 مقارنة بقيمتها في عام 2019، يسجل الانخفاض الحاد للصادرات الجزائرية الى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب على النفط نتيجة القيود المفروضة لمواجهة جائحة كرونا .

بلغت القيمة الاجمالية للصادرات الجزائرية 23.7 مليار دولار خلال الفترة من جانفي الى أوت 2021، مرتفعة بمعدل ٪57 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2020 (15.1 مليار دولار)، حيث انخفض العجز التجاري بنسبة ٪87.9 أي 926 مليون دولار، وهذا الأخير انخفض في الاشهر الثمانية الأولى من العام 2021، في ضوء ارتفاع إيرادات النفط والغاز وتراجع الواردات بشدة خلال الفترة المذكورة.

على الجانب الأخر تراجعت المستوردات الجزائرية بنحو 9.18 مليار دولار (٪18.4) في عام 2020 مقارنة بسنة 2019، كما يوضحه الجدول أعلاه ,وعلى الرغم من تراجع الواردات الكلية الا ان العجز في الميزان التجاري للبلاد (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) قد سجل ارتفاعا بنحو ٪45.6 (5.02 مليار دولار) مقارنة بعام 2019. وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية ٪60.1 منخفضة بنسبة ٪17.9 عما كانت عليه في عام 2019.

تتعاون معدلات الزيادة في الصادرات وفقا لطبيعة المنتجات التي تم تصديرها ، فيما يلي جدول 4 يمثل هيكل الصادرات خارج المحروقات. يمكن عرض معطيات الجدول 4 بصورة أوضح من خلال الشكل 2.

من خلال ماجاء به جدول هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة الممتدة 2011-2020 نلاحظ أن مجموعة المواد النصف مصنعة من أبرز الصادرات والتي تعرف أكثر ارتفاعا مقارنة بالمواد أخرى، كما نلاحظ أن

صادرات هذه الأخيرة عرفت استقرارا طيلة الفترة المدروسة، إلا أنه عرف ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014 التي تمثل بنسبة 81,92٪ أي 1685 مليون دولار. كما عرفت انخفاظا خلال السنة 2017 بنسبة 61,89٪ أي مايعادل 846 مليون دولار.

يليها من أبرز صادرات الجزائر المواد الغذائية نلاحظ تذبذبا في هذه المجموعة خلال الفترة المدروسة, لكن هناك ارتفاع في السنوات الأخيرة لحقت في 2018 من 374 مليون دولار إلى 491 مليون دولار في سنة 2020 رغم أنه في ذلك الوقت عرفت صعوبات و عراقيل جراء إنتشار وباء كرونا.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن المواد الأولية تحتل المرتبة الثالثة من صادرات الجزائر، حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاظا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث بلغت في 2012 قيمة 167 مليون دولار أي ما يعادل 8,15٪ من صادرات الجزائر،وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها في سنة 2020 حيث وصلت القيمة إلى 80 مليون دولار أي 3,73٪ من صادرات الجزائر

أما فيما يخص المواد الأخرى: تجهيزات الصناعية, سلع استهلاكية تتميز هذه المواد بنسب ضعيفة و ضئيلة. حيث عرفت التجهيزات الصناعية ارتفاع ملحوظ من سنة 2011 التي بلغت القيمة 35 مليون دولار إلى غاية 2019 حيث وصلت إلى 90 مليون دولار.

أما بالنسبة للسلع الإستهلاكية بلغت أعلى نسبة في 2020 بقيمة 1,96٪ أي مايعادل 42 مليون دولار.

وآخر الاحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59٪ خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 وارتفعت ب 118٪ خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية أي 2020، حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية. فقد بلغ معدل الصادرات خارج المحروقات 12.3٪ من القيمة الاجمالية للصادرات (الإذاعة الوطنية 2021)، حيث تتفاوت معدلات الزيادة في الصادرات وفقا لطبيعة المنتجات التي تم تصديرها، خلال تلك الفترة (السبعة الأشهر الأولى من سنة 2021)، مقارنة بمثلتيها في عام 2020 ومن أبرز هذه المنتوجات:

الأسمدة المعدنية والكيميائية والأزوتية: 886 مليون دولار مقابل 52.4 مليون دولار أي بزيادة 69.1 ٪.

الحديد والصلب: 595.78 مليون دولار، مقابل 28.76 مليون دولار أي بزيادة تقدر 1971.6٪.

مواد كيميائية غير عضوية: 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار، أي بزيادة تقدر بـ 66.5٪.

سكر ومحضرات سكرية، عسل النحل: 288 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 6.54٪ من اجمالي قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4.الإجراءات التي اتخذت لترقية الصادرات خارج المحروقات :

إصطدمت الدولة الجزائرية بجائحة شلت اقتصاد البلاد وأجبرت الحكومة على تنويع الاقتصاد للخروج من كبوة النفط والغاز ومن أبرزها:

التوجه نحو السوق الافريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الافريقية أوائل 2020، اذ سطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات الى 5 ملايير دولار.

تحويل بين 10 الى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه للمرة الأولى أمام الخواص مثل النقل الجوي والبحري.

إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية خصوصا مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب الـ 30 مليار دولار.

استغلال منجم الحديد بمنطقة تندوف والذي يحتوي أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص، ومشروع آخر للفوسفات مع ترخيص أيضا للمستثمرين المحلين باستغلال مناجم الذهب.

ومن أهم التدابير المتعلقة بقطاعي الاستثمار والصادرات الواردة في قانون المالية 2021 نذكر منها:

فيما يخص صادرات السلع والخدمات:

الاعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات تصدير السلع والخدمات "المدرة للعملة الصعبة" التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون (المادة 4 من قانون المالية 2021).

إعفاء مصدري الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة، من الضريبة على القيمة المضافة بهدف ترقية هذا التراث الثقافي (المادة 39 من قانون المالية لسنة 2021).

إجراء جمركي متمثل في تحرير السلع الموجهة للتصدير في حالة وقوع نزاع بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك من أجل تفادي التأخير في معالجة التصدير والتكاليف التي يمكن أن تترتب عنه (المادة 117 من قانون المالية لسنة 2021).

فيما يخص الاستيراد

يتم الدفع مقابل عمليات الاستيراد بالنسبة للمنتجات الموجهة للبيع على حالها، بواسطة وسيلة دفع مسماة "لأجل" قابلة للدفع في غضون 45 يوما ابتداء من تاريخ ارسال السلع.

هذا الإجراء لا يشتمل المنتجات التالية:

المنتجات الاستراتيجية.

المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

المنتجات ذات الطابع الاستعجالي للاقتصاد الوطني.

المنتجات المستوردة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (المادة 118 من قانون المالية لسنة 2021).

إعفاء العمليات المتعلقة بنماذج التجميع "اس كادي" و"سي كادي" من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية الموجهة لأنشطة انتاج أو تركيب المركبات التي تقوم بها الشركات التي تشترك فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الشعبي الوطني (المادة 149 من قانون المالية 2021).

فيما يخص التدابير المتعلقة بالمقاولين الشباب:

إعفاء الشركات التي تحوز على وسم "شركة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ حصولها على الوسم الخاص بها، مع سنة إضافة في حالة التجديد.

إعفاء الشركات التي تحوز على وسم "شركة خاصة"، من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبية على الدخل الإجمالي لمدة سنتين ابتداء من تاريخ حصولها على الوسم الخاص بها.

إعفاء تجهيزاتها التي تدخل مباشرة في إطار انجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة (المادة 87 من قانون المالية 2021).

5. تحليل النتائج :

بعد الدراسة والتحليل لموضوع البحث من مختلف الجوانب وفقا للإشكالية المطروحة توصلنا إلى النتائج التالية:

بالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد والمتمثلة في إنخفاض سعر النفط وتفشي وباء كورونا إلا أن قطاع الصادرات خارج المحرقات عرف إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث أن صادرات الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل 118٪ اذ قدرت ب 2.9 مليار دولار، فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية 2020. نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر الأولى من سنة 2021 والتي سجلت ارتفاع بنسبة 108٪ (2.47 مليار دولار) حيث أن معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 12.3٪ من القيمة الاجمالية للصادرات.

كما توصلنا الى ان الأغذية المصنعة تشهد أكبر نسبة نمو في الصادرات خارج المحروقات بينما تحتل المنتوجات نصف المصنعة أكبر حصة من الصادرات خارج المحروقات؛ كما ان تنويع الصادرات خارج المحروقات وسياسة التصنيع لإحلال الواردات هي أول ما تجب المباشرة فيه بجدية الآن، اذ لا ننفي جهود الدولة في هذا المجال وخاصة بعد أن اصطدمت الدولة الجزائرية بجائحة كورونا التي شلت الاقتصاد الوطني ودفعتها للعمل على تنويع الاقتصاد من اجل التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات، غير أننا نعيب عليها عدم الحرص والجدية في تطبيقها، حيث إن أغلب الإجراءات والتدابير المتخذة بهذا الخصوص قد اتصفت بالجمود وقلة المرونة نتيجة البيئة القانونية والاقتصادية السائدة.

6.الخاتمة

لم تكن هذه السنوات الأخيرة سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة اقتصادية إشتد لهيبها خلال السنة الحالية بفعل جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط وتأثيرات أخرى، حيث نتج عن هذه الصدمات خسائر قدرت بنحو 10 مليارات دولار.

منذ 2014 لجأت الجزائر الى رفع وتيرة التقشف وموازناتها السنوية، الى أن وصلت الى الموازنة الأكثر تقشفا في تاريخها خلال السنة التي تقارب على نهايتها اي سنة 2021، وباعتراف مسؤوليها فقد مرت البلاد بأسوأ وأشد أزمة اقتصادية منذ استقلالها قبل 58 عاما. سارعت الجزائر منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 الى اتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، كما رأينا في المحور الثالث للورقة البحثية خصوصا من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملازمات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى ان الجزائر قد عرفت تطورا ملحوظا في هيكل صادراتها خارج المحروقات، خاصة منذ ظهور الوباء أي خلال السنتين الأخيرتين، اذ تعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من الدولة والهادفة الى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للمحروقات، وعن أهمية المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

على الرغم من الظرف الاقتصادي الخاص والذي تطبعه الأزمة الصحية وما ترتب عنها من مضاعفات خطيرة، فقد سعت الدولة الجزائرية الى إيجاد وتنمية قطاعات اخرى غير نفطية في البلاد للخروج باقتصادها من التبعية المفرطة للنفط والغاز وذلك من خلال تبني خطة إنعاش جديدة، غير أن العقبات لا تزال كثيرة في تجسيد هذه الخطة الطموحة والمتضمنة لثلاث محاور كبرى ونحو 20 بند لإصلاح وإنعاش الاقتصادي الوطني المتضرر في ثنائية فايروس كورونا وهبوط أسعار النفط. وتصدر الإصلاح المالي المحاور الكبرى لخطة إنعاش اقتصاد الجزائر، إضافة إلى التجديد الاقتصادي ومقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وخلق الوظائف في السوق المحلية.

Referrals and references

1. Al-Arab International Economic Newspaper (2021), Algeria crowns its economy to eliminate oil dependency, accessed January 10, 2022, http://www.aleqt.com/2020/08/18/article-1900581.htmal, (accessed February 2, 2022)

2. Alex (2021), The Most Important Measures Related to the Investment and Export/Import Sectors in the 2021 Finance Law, https://www.alger.dz/ar; Accessed January 22, 2022.

3. Algerian Press Agency (2019), Export Promotion Council Represents "A Step Forward", (accessed 03/01/2022), 704/52-28 https://www.aRS.dz/ar/economie.

4. Algerian Radio (2021), Ministry of Trade: Algeria's Exports Reached $4.3 Billion During January and February 2021, https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210428/210775.html, (accessed 03/01/2022).

5. Al-Hurra/Special Report, Washington (2021), The Algerian Economy: "Positive" Indicators for Ending Dependence on Hydrocarbon Revenues, accessed January 2, 2022 from the website: https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27/لاقتصاد-الجزائري-إشارات-توقعة-لهناء-التبعية-لمداخيل-المحروقات
6. Bank of Algeria, Quarterly Statistical Bulletin, accessed March 13, 2021, https://www.bank-of-algerian.dz, (accessed January 26, 2022).
7. Ministry of Trade and Export Promotion (2021), Non-Hydrocarbon Export Statistics for the First Eight Months of 2021.
8. Ministry of Trade and the Special Fund for Export Promotion, accessed January 2, 2022, https://www.commerce.gov.dz/ar/a.fonds-rpeciel-pour la promation des escportations-frpe, (accessed January 3, 2022).
9. National Radio (2021), Non-Hydrocarbon Exports Rise by Approximately 59% During the First Quarter of 2021, Accessed January 2, 2022, https://www.radiologeriedz/newes/ar/article/20200512/211547/html.
10. Zahra Mustafa (2021), The Reality and Prospects of Non-Hydrocarbon Exports in Algeria (2010-2021), Volume 5, Issue 2, Shoaa Journal of Economic Studies, pp. 135-148.

– ملاحق :

جدول 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي

المؤشرات	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010 (مليار دولار)	175,43	177,18	168,14
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1,10	1,00	-5,01
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة 2010 (دولار)	158,33 4	111,31 4	815,25 3
الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية (مليار دولار)	174,91	171,77	154,01

المصدر: البنك الدولي

جدول 2 : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011–2020 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

		اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2011	القيمة	73 811	71 662	2 149
	النسبة %	100 %	97 %	3 %
2012	القيمة	72 620	70 572	2 048
	النسبة %	100 %	97 %	3 %
2013	القيمة	65 823	63 662	2 161
	النسبة %	100 %	97 %	3 %
2014	القيمة	61 172	58 362	2 810
	النسبة %	100 %	95 %	5 %
2015	القيمة	35 138	33 081	2 057
	النسبة %	100 %	94 %	6 %
2016	القيمة	29 698	27 917	1 781
	النسبة %	100 %	94 %	6 %
2017	القيمة	34 569	33 202	1 367
	النسبة %	100 %	96 %	4 %
2018	القيمة	41 113	38 897	2 216
	النسبة %	100 %	95 %	5 %

		اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2019	القيمة	34 994	32 926	2 068
	النسبة %	100 %	94 %	6 %
2020	القيمة	23 852	21 705	2 147
	النسبة %	100 %	91 %	9 %

المصدر: بنك الجزائر، 2020

الشكل 1: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: مليار دولار)

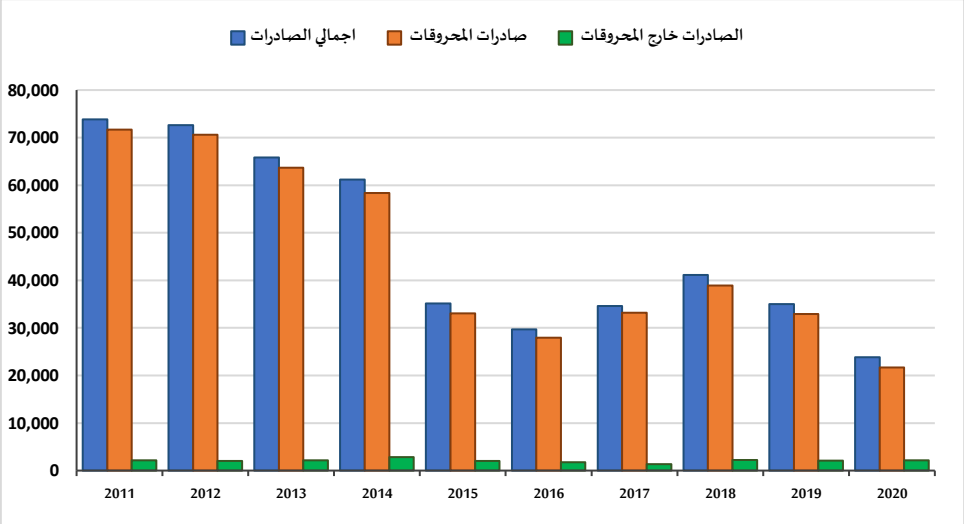

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول

الجدول 3 : حركة التجارة الخارجية للبلاد (مليار دولار)

المؤشرات	2019	2020	التغيير
الصادرات الكلية -36.4	39.01	24.81	14.20 -
المستوردات الكية - 18,4	50.03	40.85	9.18 -
العجز في الميزان التجاري + 45.6	11.02	16.04	5.02
نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية (0/0)	78.0	60.1	17.9 -

المصدر: البنك الدولي

الجدول 4 : هيكلة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية	القيمة	356	314	402	323	239	327	350	374	408	491
	النسبية	16,57%	15,33%	18,60%	11,49%	11,62%	18,36%	25,60%	16,88%	19,73%	22,87%
المواد الأولية	القيمة	160	167	108	110	105	84	73	93	96	80
	النسبية	7,45%	8,15%	5,00%	3,91%	5,10%	4,72%	5,34%	4,20%	4,64%	3,73%
مواد نصف مصنفة	القيمة	1583	1519	1608	2350	1685	1299	846	1626	1445	1447
	النسبية	73,66%	74,17%	74,41%	83,63%	81,92%	72,94%	61,89%	73,38%	69,87%	67,40%
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0

	النسبية	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,07%	0,00%	0,00%	0,00%
تجهيزات صناعية	القيمة	35	30	25	15	17	53	78	90	83	87
	النسبية	1,63%	1,46%	1,16%	0,53%	0,83%	2,98%	5,71%	4,06%	4,01%	4,05%
سلع استهلاكية	القيمة	15	18	18	10	11	18	20	33	36	42
	النسبية	0,70%	0,88%	0,83%	0,36%	0,53%	1,01%	1,46%	1,49%	1,74%	1,96%
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	2149	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2068	2147
	النسبية	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: البنك الجزائر 2019

شكل 2 : هيكل الصادرات خارج المحروقات

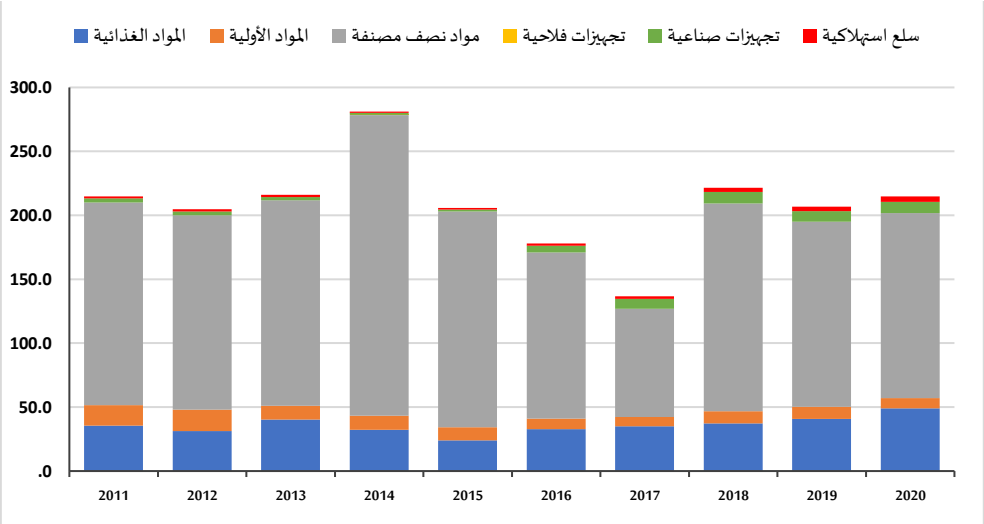

المصدر: البنك الجزائر 2019

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

لعرابي رتيبة. (2025). تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أزمة كورونا بين الواقع و المأمول، مجلة رؤى اقتصادية، 15(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 119-130 .

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category